Abstract

The relation between Aram co and Saudi Arabia was clearly known of its being close and private. Nevertheless; its historical course come across many real confrontations that threaten the existence of the firm (Aram co) in the kingdom of Saudi. The attempt to come to an agreement with Onassis to found a company for oil tankers was one of the most disputing affairs that confused the relations between them.

It brought to light for the first time the national motives in the personality of the king suoad bin abdul aziz as looking forward to independence , especially in economical field. This ambition was faced with more reject and deny by Aram co which regarded it as a political step leading to declare nationalization as well as it may lead its presence into nonbeing.

But Aram co's confrontation to such attempt was not forming an obstacle in the way of creating OPEC which contributed to undermine and diminish the control of giant oil companies, of which was Aram co.

The researcher

موقف شركة ارامكو من اتفاق سعود - اوناسيس
1953 - 1958

أ.م.د.عبد الرسول شهيد عجمي
كلية الآداب – جامعه ذي قار

الملخص :

تستعرض هذه الورقة المشاريع التي طرحت على بساط البحث في العراق أثر قيام الانقلاب الدستوري العثماني في تموز – يوليو 1908 . ويظهر الاستعراض أن تلك المشاريع استهدفت تطوير شتى نواحي الحياة . وعكست فورة حماس عام أوقدها ذلك الحدث الكبير في النفوس . وقد ظهرت واضحة جلية في أنشطة بعض الولاة المصلحين الذين حلوا ببغداد . كما ظهرت في توجهات المتنورين العراقيين وبعض مساعيهم . ومع أن كثيراً من تلك المشاريع دفنت في مهدها أو تعثرت أثناء تنفيذها لسبب أو لآخر إلا أنها أثبتت حيوية المجتمع العراقي حينئذ وتوقه لتحسين ظروف معاشه.

المقدمة:

لا يختلف اثنان في خصوصية العلاقه التي كانت قائمة بين شركة ارامكو والحكومة السعودية والتي لم تقف عند حدود المجال الاقتصادي فحسب بل تعدتها الى مجالات اخر .

ومع ذلك فان المسيرة التاريخية لتلك العلاقة المتفردة ، قد صادفت اكثر من مواجهة حقيقية هدد وجودها المتميز بالطرد والتخلي عن جهودها العظيمة على اديم الارض السعودية ، فكانت حقبة الملك سعود 1953 –1964 من اكثر الحقب تحديا لارادة ارامكو ، ويبدو ان معطيات المرحلة التاريخية ومقتضياتها والتي زامنت حكمه وما رافقها من تطورات سياسية داخلية واقليمية دفعت به لانتهاج لون خاص من التعامل مع ارامكو لتتجه فيما بعد باتجاه التوتر والفتور وذلك من جراء سعيه نحو تحقيق نوع من السياده الوطنية على حسابها وشعوره بان فرضها يتطلب تجريدها من صلاحياتها المطلقة والمتحكمة باقتصاد بلاده ، لذا اتخذ مواقف متعدده حيالها ، لعل من اهمها عقده اتفاقا مع اليوناني اوناسيس يقضي بتاسيس شركة للناقلات البحرية والذي عده تحديا للهيمنه التي فرضتها الشركه على بلاده منذ نجاحها في كسب الامتياز النفطي عام 1933 .

ان مايتوخاه البحث هو الاجابه على الاسئلة التالية : ماالدوافع والاسباب التي تقف وراء توقيع الملك ذلك الاتفاق ؟ وكيف تعاملت شركة ارامكو حياله ؟ وما النتائج التي خرجت بها تلك المحاولة .

الشروع بالاتفاق بين رغبة الملك وخشية المملكة

انتهج الملك سعود بن عبد العزيز (1953– 1964) سياسة مغايرة لسياسة والده الملك عبد العزيز ال سعود (1902– 1953) والذي توفى في 9 من تشرين الثاني عام 1953، اذ بدت تلك السياسة غير نمطية لاسيما في تعاطيه مع اعمال وافعال شركة ارامكو والتي كانت تدير معظم مرافق الدولة السعودية الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية منها (1) .

ففضلا عن اهتمامة ومنذ كان وليا للعهد في ان يؤدي دورا بارزا ومهما في السعي لاجبار الشركة على التعاون والتعامل مع قضايا العمال السعوديين لديها بروح من العدل والانصاف والمساواة والعمل على تحسين ظروفهم المعيشية وزيادة رواتبهم فانه بادر الى ايجاد مؤسسات اشرافيه حكومية وادارات تسويقية محلية للنفط كي تمكن المملكة من الاشراف والمشاركة في ادارة ذلك المورد الوطني. (2)

لذا جاء التفكير في انشاء مدارس الصنائع دليلآ على ذلك الاهتمام لكونها تمثل رافدا من روافد خلق الكوادر الفنية القادرة على ادارة شؤون العمل ولاسيما في مجال النفط، ثم اتضحت رغبة الملك جليه في زيادة سيطرة الحكومة السعودية على نفوذ الشركة واذرعها الممتدة في شؤون بلاده الاخرى وبخاصة المتعلقة منها بمصالحها الوطنية عندما امر بانشاء مكتب للأشراف على شؤون النفط عرف باسم مكتب التعدين والذي تحول فيما بعد الى المديرية العامة للبترول والمعادن وكان اختياره لشخصية عبد الله

الطريقي (3) ليكون مديرا عاما له في عام 1954 دليلا اخر على انتهاجه خطا استقلاليا مغايرا وكما يبدو لنهج سلفه (4).

ولعل هذا مادفع بالشركة الى ابداء شي من التحفظ حيال الاجراءات التي اتخذها الملك سعود، بل ذهبت في بعض الأحيان الى إطلاق مخاوفها علنا من احتمال اتخاذه قرار التأميم ان هي لم تستجب لطموحاته وتطلعاته (5).

حقيقة الامر ان توجهات الملك سعود لم تقف عند ذلك الحد، بل بدت اكبر من توقعات الشركة نفسها وذلك عندما شرع بمشروع انشاء الشركة السعودية للناقلات نهاية عام 1953 والتي كانت بمثابه الخطوة الكبيرة لزعزعه السيطرة المطلقة لشركة ارامكو على مقدرات المملكه السعودية.

تعود بدايات المشروع الى ماقبل ذلك التاريخ وتحديدا الى عام 1952 عندما قام الوسيط سبيروس كاتا بوديس(S.CataPodids)الذي اصبح فيما بعد وكيلاً للمليونير ارسطو اوناسيس (Aristotle Onassis) (6) بالسفر الى بغداد بشان التفاوض معها لغرض حصولها على عدد من الناقلات البحرية لاستخدامها في نقل حصتها من النفط، ويبدو ان ذلك الوسيط نجح في كسب القنصل اليوناني لدى بغداد (فاسوس) (Fasus) الى جانبه ليكون حلقة الوصل بينه وبين الحكومة العراقية نظرا لما يتمتع به ذلك القنصل من مزايا فالى جانب بقائة في بغداد مدة طويلة كقنصل لبلاده كانت لديه صداقات متعدده مع شخصيات عراقية مؤثرة لذا سارت المفاوضات بين الجانبين بشكل حسن ومرضي غير ان اوناسيس عندما علم بامرهما اراد ان يقوم هو بذلك المشروع ففاوض كاتابوديس على ذلك الامر ولكن المفاوضات توقفت بشكل مفاجئ بسبب تغيير وزاري جرى في العراق (7) .

في غضون ذلك رأى اوناسيس امكانية الدخول في مفاوضات مع الحكومة السعودية علها تقبل في اقامة وتأسيس شركة للناقلات تتولى عملية نقل النفط الذي تستخرجه شركة ارامكو الى الاسواق العالميه وترفع العلم السعودي(8) وفي تلك الإثناء كان اوناسيس قد وقع تعهدا لكاتابوديس منحه فيه مبلغا بقيمة مليون دولار ان نجح في مهمة التوسط بينه وبين السعوديين (9) .

وبالفعل استجاب الاخير لتلك المهمة ودخل في محادثات مطولة مع محمد وعلي رضا اولاد اخ الشيخ يوسف عميد عائلة ال رضا (بيت زينل) والتي تعد من اعرق العوائل في جدة واغناها فالى جانب ماتمتلكه من مصالح ووكالات تجارية لعدد كبير من شركات الملاحة العالمية (10) فان محمد رضا ال زينل كانت لديه المؤهلات التجارية الكبيرة نظرا لكونه المتنفذ في عائلته ويمتلك قدرا" كبيرا" من الثقافة والذكاء ولعل اتقانه لعدد من اللغات الاجنبية اهله لينتخب كرئيس لغرفة التجارة السعودية ثم عين فيما بعد كوزير للتجارة بمقتضى مرسوم ملكي صدر في اذار عام 1954(11).

اتصل كاتا بوديس بالاخوين رضا عندما كانا في فرنسا وقد تباحثوا في الموضوع بحثا عاما الا انهم اتفقوا على اهمية الاتصال بوزير المالية السعودي الشيخ عبد الله السليمان الذي كان انذاك في مدينة جنيف السويسريه(12) ويبدو ان الأخوين كانا مقتنعين بصعوبة المهمة وان عملية الاقدام عليها تتطلب ان يتولاها شخص مؤثر يستطيع إدارتها والتحكم بها لذا اشارا على الوسيط اليوناني بالاتصال بعبد الله السليمان واناطة المهمة به كونة يمثل باب الملك والمؤثر في قراراته .

لم يجد الاخوان رضا صعوبه في اقناع وزير المالية بمشروع اوناسيس حتى قام بطرحه على الملك سعود الذي لم يمانع هو الاخر عليه طالما ان الاتفاق يوفر له مزيدا من المال لذلك عجل الاخوان في وضع مسودة الاتفاق مع الوكيل اليوناني وشرعا في ترتيب زيارة اوناسيس للمملكة السعودية لغرض التوقيع عليه (13).

وبالفعل فقد تم التوقيع مبدئيا على الاتفاق في جدة وذلك في العشرين من كانون الثاني عام 1954 بين وزير المالية السعودي والمليونير اوناسيس وكان ذلك القرار من أجرا القرارات النفطية التي اقدم عليها الملك سعود بعد توليه الحكم مباشرة (14).

لقد نص الاتفاق على تاسيس شركة باسم ((شركة الناقلات البحرية العربية السعودية))والتي تتولى نقل النفط الخام السعودي الى مختلف الاسواق العالمية، كما اشترط الاتفاق على ان تضع الشركة تحت تصرف المملكة ثلاثين ناقلة للنفط بسعة اجمالية لاتقل عن نصف مليون طن وعلى ان تبحر تحت العلم السعودي ويطلق على كل منها أسماء عربية في حين تدفع لخزينة المملكة العربية السعودية شلنا" ونصف عن كل طن يتم شحنه أي ما يعادل (2.76) سنتا وذلك بمثابة ضريبة لخزينة الدولة ،لذا بدأت ملامح التشكيك تحوم حول الاتفاق، نظرا" لعدم توفر الجدوى الاقتصادية منه،ولعل مايدفعه اوناسيس بموجب الاتفاق المشار اليه اقل بكثير مما تتدفعه شركة ارامكو وهو(80سنت) عن كل طن،وهو ما اثار الشبهات حول المشروع ووضعه في خانة الاتهام باعتباره هدرا" للمال السعودي ولايصب في مصلحة الحكومة السعوديه (15).

ومن جانبه التزم اوناسيس وبمقتضى ذلك الاتفاق بتاسيس مدرسة بحرية تتولى تدريب واعداد بحارة عرب وتعهد بان لايستخدم يهودا بين موظفيها وان لاتسلم أي حموله لإسرائيل(16) فيما تعهدت الحكومة السعودية من جانبها ان تلزم كل الشركات الممنوحة عقود امتياز نفط في اراضيها او قد تحصل عليها مستقبلا على نقل شحناتها من النفط السعودي ومشتقاته بواسطة شركة الناقلات البحرية السعودية على ان تستثنى شركة ارامكو بما هو موجود لديها حاليا (انذاك) مع عدم السماح لها باضافة ناقلات جديدة الى اسطولها المستعمل بعد تاريخ الثالث عشر من كانون الاول عام 1953(17).

كان مقدرا لذلك الاتفاق ان يبقى طي الكتمان حتى توقيعه بصيغته النهائية في حزيران عام 1954 الا ان اصرار كاتا بوديس على ان يكون شريكا في ذلك المشروع الى جانب الاخرين اوقعه في نزاع مع موكله الذي اصر هو الاخر على عدم استحقاقه اكثر من عمولته كوسيط وبموجب التعهد الممنوح له مما دفع بكاتا بوديس الى فضح ونشر بنود الاتفاق ولاسيما المتعلقة بالعمولات التي دفعت الى الامراءالسعوديين لاقناعهم به والأساليب المتبعة لابقائة في غاية السرية (18).

الى جانب ذلك فان من اسباب تعميق الخلاف بين الاثنين هو اكتشاف كاتا بوديس وبعد عشرين يوما من التوقيع على ذلك الاتفاق ان موكله وقع على المستند الخاص بعمولته بحبر كيميائي يمكن زواله بعد مدة وجيزة (19) لذا قام بنشر ما عنده من معلومات و إسرار ووثائق تخص الاتفاق قبل زوال الحبر تماما من المستند، ففي شهادة ادلى بها إمام إحدى المحاكم الايطالية سرد كاتا يوديس قصة توسطة لعقد الاتفاق (20) ولعل أهم ما جاء في تلك الشهادة هو الإشارة إلى المبالغ التي توجب على اوناسيس دفعها الى المعنيين به وهي كما يلي(21) :-

1- قيامه بدفع 250الف جنية إسترليني بصك لأمر محمد علي رضا زينل وزير التجارة من بنك زوريخ مقابل الاتفاقية
2- دفع مبلغ 100.000 إلف جنية إسترليني لأمر محمد على رضا مقابل إعفاء الشركة من الضرائب
3- دفع مبلغ 200.000 إلف جنية إسترليني لأمر محمد على رضا لأ رشاء بعض كبار الموظفين والتعجيل بإصدار المرسوم الملكي بالمصادقة على الاتفاقية
4- دفع مبلغ 100.000 جنية إسترليني سنويا كحد أدنى لمحمد علي رضا طيلة مدة الاتفاقية
5- دفع مبلغ 250جنية يتقاضاها محمد علي رضا وشركاؤه عن كل سفينة تغادر ميناء جده .

إما فيما يتعلق بحصة وزير المالية عبد الله السليمان فقد ذكر سنت جون فليبي وهو احد المطلعين على بواطن الأمور في المملكة وبلاطها واحد مستشاري الملك انه قبض لوحده عدة ملايين مقابل توقيعه على ذلك الاتفاق وبخاصة إدخاله النص المتعلق بإعفاء الشركة من الضرائب (22).

لقد اثار اعلان الاتفاق . ولاسيما المعلومات التي ذكرها كاتا بوديس غضب واحتجاج الأوساط النفطية والسياسية في الولايات المتحدة الأمريكية وبخاصة شركة ارامكو التي وجدت فيها إشارات تدل على نهج خطير يتبعه الملك سعود وهو ما يؤدي مستقبلاً الى تقويض هيمنتها على صناعة النفط في بلاده ولعل مبعث الخوف الذي ساور شركة ارامكو يكمن في بنود الاتفاق الذي رأت فيه تهديدا صريحا لامتيازها وإعمالها داخل المملكة فبنوده ترمي الى تشكيل شركة للناقلات تتكفل بشحن كمية من النفط

السعودي يعادل ثلث اجمالي الصادرات والذي من شانه ان يتوسع تدريجيا على حسابها مع نهاية عقد الستينيات مما يسفر عن احتكار سعودي لكل عمليات الشحن البحري لصادرات المملكة من النفط ومشتقاته ولعل اكثر ماافزع الشركة في ذلك الاتفاق هو البند القاضي بقيام الملك باصدار قانون يمنعها فيه من تحديث اسطولها وهو ماعدته الشركة بمثابة حرب صريحة ضدها (23) وهكذا ونظرا للتطورات والظروف التي رافقت الاتفاق والذي كان من المقرر توقيعه بصيغته النهائية في حزيران عام 1954 وبحضور اوناسيس شخصيا قد دفع بالجانبين الى الاستعجال تلافيا للمعوقات التي شرعت ارامكو بالقيام بها لا عاقته اذ تم بالفعل التوقيع على الاتفاق في نيسان عام 1954 أي قبل شهرين من الموعد المقرر له (24)

ارامكو في مواجهه طرفي الاتفاق

تلقت شركة ارامكو انباء ومعلومات الاتفاق السعودي مع اوناسيس بغضب شديد تمثل في اتخاذها موقفا معارضا منه فقد اعلنت في الثامن من شباط عام 1954 رفضها للاتفاق المذكور متذرعه بان تنفيذه يؤدي الى نقض الاتفاقيات المعقودة بينها وبين الحكومة السعودية من ناحية ويؤثر سلبا في منافذ البيع الحالية انذاك للنفط السعودي والتطورات المستقبلية المحتملة من ناحية اخرى (25) .

فضلا عن ذلك فقد طلب السفير الأمريكي في جدة (جورج وودزوارث) (G.W.Warth) بعد أيام قليلة من عقد الاتفاق اجراء مقابله عاجلة مع ولي العهد السعودي الأمير فيصل تم خلالها تسليمه رساله من وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس (J.F.Dulles) تضمنت اعتراضا شديد اللهجة للمشروع في حين اكد السفير الامريكي لفيصل بان مشروع اوناسيس يهدد المصالح الستراتيجيه للولايات المتحدة الأمريكية تهديدا مباشرا والتي تشعر حكومتها بخيبه أمل إزاء تصرف الحكومة السعودية نظرا للتحالف المميز بينهما فيما عد المشروع نقضا سعوديا لاتفاقية الامتياز التي حصلت عليها شركة ارامكو عام 1933 من مؤسس المملكة الملك عبد العزيز بن سعود (26).

ومن جانبه نقل الامير فيصل مضمون الحديث الذي دار بينه وبين السفير الأمريكي الى الملك سعود مقترحا على الأخير اعادة النظر فيه وفي الاتفاق وتأجيل الاجراءت العملية التي تتخذ لوضعه موضع التطبيق حتى يعيد الامراء دراسته والتاكد من صلاحيته ولاسيما الآثار التي سيتركها على مسيرة العلاقات السعودية – الأمريكية (27).

لقد رفض الملك سعود اقوال السفير الأمريكي ومقترح الأمير فيصل مقررا المضي قدما في تنفيذ المشروع. عندما قام وزير ماليته بتوجيه رسالة الى ادارة الشركة وذلك في الثالث والعشرين من شباط 1954نصحها فيها بالتجاوب مع بنود الاتفاق الجديد مؤكدا" لها ((ان من المسلم به ان تكون للناقلات السعودية الاولوية على الناقلات التي تمتلكها شركتكم في تحميل النفط السعودي ... اننا نعلمكم بذلك من

اجل ان تقوموا باتخاذ الخطوات الازمة لاعفاء الناقلات التي سيتم استخدامها من الشركة والتي تحمل العلم السعودي لنقل النفط بموجب الاتفاق))(28) فضلآ عن استقباله المليونير اوناسيس الذي وصل الى جدة في حزيران عام 1954 بحفاوة بالغه كانت مثار استغراب المدعوين اذ قدم له هديه هي عبارة عن سيفين عربيين مرصوعين بالذهب وفرسين عربيين أصيلين من أفراسه الخاصة (29) .

لقد ادى تمسك الحكومة السعودية باتفاق اوناسيس ورفض شركة ارامكو العمل به الى تدهور العلاقة القائمة بينهما وخشية من ان تفقد ارامكو مكانتها في المملكة طالبت الادارة الامريكية بالتدخل رسميا لحل النزاع والخلاف حفاظا على المصالح القومية الامريكية في المنطقة وهذا ماعملت عليه الاخيرة (30)، اذ قام مدراء الشركة بوضع الترتيبات الكفيلة لغرض تطبيق مقاطعة دولية للسفن والشركات التي يملكها اوناسيس هذا من جانب ومن جانب اخر تم ابلاغ الملك سعود بان اول سفينة من سفن الشركة المزمع قيامها والتي سترسو عند ميناء التحميل في راس تنورة ستعود فارغة كما اتت (31) وفي مقابل ذلك مارس وزير المالية السعودي ضغطا معاكسا على الملك لاقناعه بالثبات على موقفه السابق وهو مارجح كفة المشروع إذ دشنت نواة اسطول هذه الشركة في السنه نفسها باول سفينة ناقلة للنفط وهي السفينة بونومير (Baunummer) والتي سبق وان احيلت على الخدمة بعد ان اعيد تاهيلها ثانية قبل ان تنزل الى ميناء هامبورغ الالماني في منتصف شهر تموز عام 1954 باسم الملك سعود الاول اذ بلغت سعه حمولتها الاجمالية (47000) الف طن وكانت عملية التدشين قد حضرها وزير التجارة السعودي محمد علي رضا الى جانب صاحب الاسطول اوناسيس في مدينة هامبورغ الالمانية .(32)

وازاء ذلك ابدت شركة ارامكو امتعاضها الشديد من التحرك ألبطيء للحكومة الامريكية لذا قررت اخذ زمام المبادرة بنفسها في كل من الرياض وواشنطن . عندما ارسلت الى العاصمة السعودية مجموعة منتخبة من رجال العلاقات البارزين والذين سبق لهم العمل في وكاله المخابرات المركزية الامريكية (CIA) في مهمة تتضمن اثارة جو معاد للملك في اوساط العائلة المالكة والشخصيات الفاعلة والقريبة من الملك كسبيل للضغط عليه وثنيه عن مشروعه (33). اذ اجتهدت الشركة في تشكيل تكتل معاد من امراء العائلة الحاكمة واستثارتهم ضد المشروع عن طريق فضح التواطؤ الذي حصل بين عبد الله السليمان والاخوين رضا للاستئثار بحصة الاسد من اسهمه ومن وراء ظهورهم محذرين في الوقت نفسه هولاء الامراء من ان الشركات المكونة لشركة ارامكو قد تقدم على ايقاف تسويق النفط السعودي اذا ماواصل الملك تحديه وتنفيذه للمشروع ومؤكدين لهم ايضا ان قيامها بذلك الاجراء الاضطراري سيعمل

على انهاء حكم العائلة السعودية خلال مدة وجيزة (34) معيدين الى الاذهان تجربة التاميم الفاشلة التي حصلت في ايران من قبل (35).

ويبدو ان التصورات المعتمه التي وضعتها الشركه في اذهان الأمراء السعوديين بدأت تؤتي أكلها وبخاصة عند اولئك المعارضين أصلا لتصرفات الملك سعود ولاسيما في الجانب المالي ممن وجد في تلك القضيه ظرفا مثاليا ومناسبا للتخلص منه ومن مستشاريه (36).

بعد ان نعتوا الملك بالسطحية والبساطة وعدم الادراك لتعقيدات السياسة الدولية وهكذا تحركت ارامكو باتجاه البيت الابيض ووزارة الخارجية الأمريكية اذ تحدث رؤساء الشركات المالكة لها مع جون فوستر دالاس الذي استقبل مقترحاتهم باهتمام ملحوظ وبخاصة عندما عدَّ المشروع ((بمثابة الخطوة الاولى على طريق سيوصل السعوديين الى استعادة السيطرة على الاستثمارات الامريكية في منطقة الامتياز)) لذا راى((ان على الامريكيين الاستفادة من أية وسيلة ممكنه لاحتواء الخطر المنتظر)) (37). في حين عبر دالاس في مذكرة بعث بها الى السفير الامريكي في جدة بقوله ((ان على الملك ومستشاريه ان يسالوا انفسهم ماذا سيفعلون لو توقف تصدير النفط السعودي لمدة ثلاثه اعوام(38) .

لقد عكس كلام الوزير دالاس عن مدى عزم حكومته في التدخل لدى الحكومة السعوديه والضغط عليها واجبارها بكل الوسائل لالغاء مشروعها .ومهما يكن من امر ومع ان شركه ارامكو قد مارست ضغطا بينيا على الحكومه السعوديه فانها في المقابل قادت حملة اعلاميه ودعائية للتشهير باوناسيس باعتباره شريكا للسعوديين بعد ان اغرت احد المقربين منه وهو مدير اعماله السابق كاتا بوديس والذي انجز الاتفاق المذكور مع الجانب السعودي ويبدو ان ماقامت به الشركة لم يكن القصد منه الحط من مكانه اوناسيس والتشهير به فحسب بل لزعزعه ثقة الامراء السعوديين به وبمنافع المشروع بشكل تام فضلا عن اذكاء روح الخلاف بينهم وبين سعود وثنيه عن مواصله مشروعه .

لذا وجهت ارامكو كاتا بوديس بالتحرك لاقامة دعوة قضائية ضده واتهامه بقضايا تتعلق بالغش والتلاعب التجاري ومطالبته بدفع مامقداره 2.800.000مليون دولار كتعويض عن الخسائر التي حلت به كما طلبه من المحكمة إصدار أمر بالحجز الاحتياطي على املاكه داخل الولايات المتحدة لحين البت في الحكم النهائي في القضية وقد تضمن ملف الدعوى اربعه وثلاثين وثيقة لعل من ابرزها تقديمه الرشوة لمساعدي الملك سعود في سبيل انجاز الاتفاق المذكور والتي قدرتها الوثيقة بمبلغ يصل الى 1.250.000مليون دولار الى جانب قضايا اخرى تتعلق بالتشهير والتنصل من سداد الديون وغيرها(39).

وفي الإطار نفسه كشف روبرت(R. Mahio) ماهيو وهو امريكي يدير شركة خاصة للاستخبارات واعمال الامن الخاصة عن تعاونه في عام 1954 مع شركه ارامكو في الحملة ضد اوناسيس بعد ان تلقى دعما من المخابرات المركزية الامريكية وبالذات من نائب الرئيس ريتشارد نيكسون

(R.Nixon)(40) في حينها اذ كانت العملية تهدف الى احاطته بشبكة من الضغوط لمنعه من تنفيذ الاتفاق الذي وقعه مع الحكومة السعودية وذكر ماهيو انه عمل بالفعل على رفع تقارير دورية عنه وتقديمها الى الوكالة المذكورة والتي ساعدتها في بث ونشر اشاعات ضده بالاعتماد على نفوذها على بعض الصحف الايطالية كما اكد ايضا ان وارن برغر (W.Burger) وهو المدعي العام الامريكي كان مطلعا على الموضوع بنفسه وساهم في المخطط بموافقته على الدعوى التي اقيمت ضد اوناسيس بتهمة شراء سفن امريكية بصورة غير قانونية والتي قامت المحكمة في ضوئها بإصدار قرارها بالحجز على اربعة سفن تابعه له كانت راسية في المؤانى الامريكية (41) .

الى جانب ذلك فقد حركت ارامكو رجل اعمال يوناني بارز وهو ستافروس نياركوس (S Niarcos) والذي كان على صله قرابة باوناسيس باعتباره صهرا له الا انه منافس له في القضايا التجاريه اذ قام بارسال مدير اعماله كمبعوث شخصي من قبله لمقابله بعض امراء الأسرة السعوديه واطلاعهم على الاعمال المشبوهه والطرق غير القانونية التي يسلكها اوناسيس في اعماله محذرا اياهم من الخسائر والمشكلات التي قد تصيبهم جراء مشاركتهم له ومذكرهم ايضا بقوة ارامكو والشركات المرتبطة بها والتي قد تعد حملة اعلاميه دعائية واسعة في اوربا والولايات المتحدة لكشف الفضائح التي لازالت خافيه والمتعلقة في الملك واخوته واولاده وهو مايؤثر سلبا على الاسرة الحاكمة ويضعف استقرارها وحكمها في المملكة (42) .

ولتوثيق ارامكو لادعائاتها التي شنتها ضمن حملتها الاعلامية ضد الاتفاق واوناسيس فقد استعانت بشخص لايرقى الشك الى معلوماته ، وهو جون فليبي مستشار العرش السعودي قبل ان تقوم المملكةالعربيه السعودية والذي قام بنشر وكتابه العديد من المقالات للصحف الاجنبية تحدث فيها عن الفساد المالي والاداري وكشفه فضائح دوائر الحكومة وقصور الاسرة السعودية الحاكمة، مما اثار غضب الملك الذي استدعاه ووبخه بشدة وطلب منه الاعتذار علنا عن كلما صدر عنه والكف عن الكتابة الا بعلم الديوان الملكي وبعد ان رفض فلبي تقديم الاعتذار قام الملك سعود بابعاده الى بيروت وطرده من المملكة وذلك في 15 نيسان من عام 1955(43)

الاتفاق بين لهجة التحدي ولغة التحكيم

في اواخر عام **1954** ابدى الملك سعود ، ووفقا للمعطيات المشار اليها ميلا نحو التراجع عن مشروعه فالحملة الاعلامية التي اثارتها شركة ارامكو في الغرب والتي اسهمت في اذكاء روح الخلاف والشقاق داخل الاسرة السعودية دفعت به الى اقصاء وزير المالية عبد الله السليمان والذي يعد احد الأركان المهمة في قيام المشروع والمساهمين فيه وتعيين محمد سرور الصبان خلفا له **(44)** وهو ما

أوقع الملك في حيرة شديدة لمس من خلالها قدرة وسطوة ارامكو وامتداد اذرعها في شتى مناطق العالم . لذا بدا الملك سعود اكثر قناعة في التخلي عن مواصلة تحديها ،وقررت هي الأخرى الركون عن المواجهة واللجوء إلى التحكيم الدولي عبر محكمة التحكيم لإضفاء الشرعية الدولية للقضية فضغطت على الحكومة السعودية لرفع قضية الخلاف الى المحكمة وذلك حسب البنود المتفق عليها في اتفاقية الامتياز لعام **1933** وبخاصة ان الجانب السعودي كان محتاطا عند صياغة الاتفاق مع اوناسيس حين وضع شرطا نص على مايلي (يعد هذا الاتفاق لاغيا وباطلا اذا ثبت ان لارامكو حقوقا سابقه)(**45**).

ومن جانبها رأت شركة ارامكو إن تستثمر حاله التراجع لدى الملك سعود للدخول في مفاوضات مع السعوديين يكون طرفها الثالث القانون الدولي ولاسيما انها شعرت بالقلق ايضا وذلك من جراء اصرار اوناسيس على مواصله المشروع الذي ربما يمتد الى سنوات طويلة وهو مايضعها امام ظروف سياسية محلية واقليمية جديدة قد تصب في قناة المشروع، لذا اتفق الطرفان في شباط عام **1955** على تشكيل هيئة تحكيم دولية للبت في الخلاف (**46**).

استعدت ارامكو لذلك الامر بحشد من المحامين لتولي قضيتها من ابرزهم المحامي المصري سابا حبشي والذي كان وزيرا للاقتصاد في مصر كما استعانت الحكومة السعودية بالدكتور حلمي بدري وهو مصري ايضا ممثلا عنها والذي حل محله محمود حسين وهو دبلوماسي مصري بعد وفاة الاول الى جانب اخرين من بينهم حامد سلطان وليونيد هيلد (**L.Held**) وزير العدل البريطاني السابق اذ اتفق الطرفان على اختيار الدكتور جورجز هيل (**G.Hull**) وهو عميد كلية الحقوق في جنيف ليكون رئيسا لفريق التحكيم (**47**).

تركز موضوع الدعوى على مسالتين اثنتين . الأولى الحدود التي يمكن للحكومة السعودية تطبيق قانونها المحلي في اطارها وما اذا كان القانون السعودي يشمل شحن نفط ارامكو ام لا؟ والثانية هل باستطاعه الحكومة السعودية اصدار قوانين مخالفة او جارحة للبنود المتفق عليها في اتفاقية الامتياز لعام **1933** ام لا؟(**48**)

لقد رأت شركة ارامكو ان امتياز عام **1933** هو عقد دولي وقعته الحكومة السعودية كشريك وبالتالي فانها لاتستطيع نقضه من جانب واحد وعليه فان عقدها اتفاقا مع اوناسيس والمتعلق بانشاء شركة للناقلات هو نقض للمبدأ باعتباره مخالفا" لما ورد في المادة الاولى من الاتفاقية المذكورة (**49**) والتي اعطت لارامكو حق احتكار شحن النفط الذي تستخرجه من الاراضي السعودية (**50**) .

في حين ردت الحكومة السعودية على ذلك الاعتراض، بان اتفاقية الامتياز تعطي ارامكو حق الشحن دون حق الاحتكار وهي بالتالي لها الحق في توكيل من تشاء في شحن كميات النفط . وكذلك

ترى بان مقتضيات السيادة الوطنية تتضمن حق الحكومة في اصدار القوانين الناظمة لمختلف شؤونها بما فيها تنظيم الشحن البحري (**51**) .

وعلى ايه حال استمرت المرافعات لمدة قاربت الثلاثة اعوام ، استمعت خلالها محكمة التحكيم وخلال شهري تموز واب من عام **1956** الى المرافعات الشفوية ، وفي شهر تشرين الثاني من العام نفسه قام كلا الطرفين بتقديم مذكرته النهائية ، وقد استخدمت في المرافعات والمستندات اللغات العربية والانكليزية والفرنسية والتي في ضوئها صدر قرار المحكمة بالغاء ذلك الاتفاق في اواخر عام **1958(52)**.

الواقع ان تلك القضية وان كانت قد كلفت شركة ارامكو الكثير من الجهد والاموال إلا إن تداعياتها بدت مكلفة بالنسبة للجانب السعودي وبالذات الملك سعود الذي حاول تدارك الامر الا انه فشل في ذلك وهو ماترتب عليه مجموعة من النتائج فيما بعد كان من ابرزها استقاله الامير طلال بن عبد العزيز احد ابرز وزرائه في نيسان عام **1955** واقصاء عبد الله السليمان احد اكبر المساهمين في تاسيس المملكةالعربيه السعودية الى جانب طرد جون فلبي الذي يعد ابرز مستشاري الملك الراحل عبد العزيز بن سعود وبروز شخصية الامير فيصل باعتباره الشخص الاكثر ادراكا لمشاكل المملكه عام **1958(53)**

لذا فان اقل مايمكن ان توصف به تلك المحاوله من وصف انها جاءت كتعبير عن طموح الملك الشخصي الرامي الى اظهار نفسه بالمظهر الوطني الذي يسعى اليه عبر انتهاجه مسارات وطنية متعددة **(54)**لعل من اهمها ذلك الاتفاق الذي هدف من خلاله الى اتباع نهج استقلالي قد يضعه بمصاف الزعماء الوطنيين كجمال عبد الناصر (**55**) ولربما جاءت كدفاع عن سيادة سعودية منقوصة .

الخـاتمة

تعد محاولة الاتفاق مع اوناسيس لتاسيس شركة للناقلات البحرية من اكثر المسائل الخلافية التي عكرت صفو العلاقات القائمة انذاك بين شركة ارامكو والحكومة السعودية . اذ كشفت وللمرة الاولى عن البواعث الوطنية في شخصية الملك سعود المتطلعة الى الاستقلال ولاسيما في المجال الاقتصادي ، ولعل مادار حول ذلك الاتفاق من لغط وتشكيك في ذمم مريديه اظهر قوة الخصم الذي واجهته الحكومة السعودية والمتمثل بارامكو ، كما بين مقدار قدرتها في احباط كل مسعى يحاول تقويض سطوتها ، ففي حين مارست ضغطها على الملك عبر اثارتها لروح الشقاق داخل العائلة المالكة راحت تضغط بقوة على الشريك الاخر لثنيه عن مواصلة المشروع . واذا كان الموضوع قد بدا للوهلة الاولى اقتصاديا بشكل لايقبل الشك ، الا انه حمل فيما بعد لونا سياسيا وذلك من جراء مطالبه ارامكو بتدخل الادارة الامريكية والوقوف الى جانبها في مواجهة الملك سعود ، لذا بدا المشروع بالنسبة لمريده ضرورة سياسية اكثر منها اقتصاديه ، فيما سعى

المعارضون له للاطاحة بالشخوص القائمين عليه وابعادهم عن محيط العائلة السعودية التي وصفها تقرير للاستخبارات المركزية الامريكية في الثامن من شباط 1956 بانها ((عائلة قبلية تحاول ان تلعب رغم عدم اجادتها للعب دورا كالدور الذي تلعبه دولة في القرن العشرين))واظهر التقرير النظام السعودي القائم انذاك بانه ((غالبا مايلجا للطرق التقليدية المتبعة في الحياة القبلية للجزيرة العربية وينتج عن هذا سياسات متضاربة وعدم استقرار متزايد)) .

الواقع ان ما أسفرت عنه تلك المحاولة لايعني انها فشلت تماما في طرح مضمونها الرامي الى الدفاع عن سيادة سعودية منقوصة ، بل ان المراحل الزمنية التي تلتها اكدت انها سائرة باتجاه تحقيق النجاح واصدق دليل على ذلك انها انذرت بمقدم منظمة الاوبك التي اسهمت في تقويض وتحجيم سيطرة الشركات النفطية الكبرى ومنها ارامكو .

الهوامش

1- ليس خافيا ان امتلاك شركة ارامكو لمقدرات الدولة السعودية كان مبعثه ايمان الملك ابن سعود ، بقدرتها على احداث قفزة اقتصادية واجتماعية في بلاده ، كما ان امتلاكها شبكة من العلاقات والصلات مع دوائر صنع القرار السياسي كالبيت الابيض والبنتاغون ومجلس الشيوخ جعل منها قادرة على التدخل في الشان السياسي السعودي والتاثير فيه سلبا وايجابا .

لمزيد من التفاصيل ينظر: ا . ي . باكو فليف ، السعودية والغرب ، الحقيقة بريس ، ط**1** ، د.م،**1979** .

2- عبد الله ناصر السبيعي ، مواقف الملك سعود ابن عبد العزيز تجاه شركة ارامكو ، مجلة الدارة ، العدد**2** ،الرياض، لسنه **2008** ، ص**1** .

3- عبد الله الطريقي :- ولد في عام **1925** في نجد وسافر الى الكويت ليحصل على الشهادة الثانوية ثم رحل الى مصر فحصل على شهادة البكالوريوس في العلوم من جامعة الملك فؤاد وعاد الى السعودية ليعمل في الجهاز الاداري والفني مع وزارة المالية برعايه وزير المالية عبد الله السليمان اذ عمل مترجما" **لابن** سعود في تعامله مع مسؤولي ارامكو وسافر الى الولايات المتحدة ضمن منحة دراسية وبعد عودته عين مديرا للبترول والمعادن خلال عهد الملك سعود ثم وزيرا للنفط عام **1960** عندما استحدثت لاول مرة في ذلك العام . للمزيد ينظر : مضاوي الرشيد ، تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث ، تعريب عبد الاله النعيمي ، ط**2** ، د.م ، د.ت ، ص**127**.

4- السبيعي ، المصدر السابق ، ص**9** .

5– لقد اسهم النزاع والتجاذب المستمر بين ارامكو والحكومة السعودية خلال حقبة الخمسينيات الى تكريس قناعة مفادها ان سلوك الشركات المتعنت لاينظر اليه من زاوية الخلاف المالي فحسب ، بل ينطوي على تأثيرات أوسع وأعمق ، تتعلق بالدرجة الاولى بمسالة السيادة الوطنية لكل دولة ، ولعل هذا مادفع السعوديين الى الالتقاء والتشاور واقامة العلاقة المتينة مع وزراء نفط ايران وفنزويلا لغرض تشكيل جهد جماعي لحكومة الدولة المنتجة مقابل تلك الشركات النفطية ، لمزيد من التفاصيل ينظر : توفيق الشيخ ، البترول والسياسة في المملكة السعودية ، ط**1** ،د.م، **1988**

6– اوناسيس ، ولد عام **1906** في مدينة سميرنا (ازمير التركية الان) وتوفي في **15** اذار عام **1975** في باريس ، يعد من اعظم ارباب الشحن البحري في اليونان ، حيث يمتلك اسطولا من الناقلات تفوق القوة البحرية لعديد من البلدان ، كما ان عائلته من اغنى تجار التبغ وله اعمال مختلفة في امور الفندقة والسياحة وشركات الملاحة الجوية ، تزوج عام **1946** من ابنه قطب الشحن اليوناني ستافروس ليفانوس انتهى بالطلاق عام **1960** بعدها تزوج من ارملة الرئيس الامريكي جون كندي (KENNEDY) وذلك عام **1968** لمزيد من التفاصيل ينظر.
Encyclopedia Britannica 2007 Ultimatere Ference Chicago .

7– في الثالث والعشرين من تشرين الثاني عام 1952 اجتاحت شوارع بغداد مظاهرات عارمة قادتها قوى المعارضة انذاك ، اسهمت فيما بعدة باسقاط حكومة مصطفى العمري ، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة رئيس الاركان الزعيم نور الدين محمود الذي اعلن الاحكام العرفية ، لمزيد من التفاصيل ينظر : حنا بطاطو ، العر اق ، الكتاب الثاني ، الحزب الشيوعي ، ترجمة عفيف الرزاز ، طهران 2005 ،ص ص،229–233

8– دار الكتب والوثائق العراقية ، د. ك. و. ع. المفوضية العراقية بجدة ، ملفة رقم 311/2640، وثيقة رقم 5 بتاريخ 1954/12/26 ص ص، 1– 8 .

9– المصدر نفسه، ص،3.

10– المصدر نفسه .

11– المصدر نفسه .

12– المصدر نفسه .

13- الشيخ ، المصدر السابق ، ص247.

14- السبيعي ،المصدر السابق ، ص 10.

15- د.ك.و.ع.ملفه رقم 311/2641 وثيقة رقم 56 .ص96 .

16- السبيعي ، المصدر السابق .

17- المصدر نفسه .

18- الشيخ ، المصدر السابق ، ص247.

19- د.ك.و.ع.المصدر السابق ،ص3.

20- المصدر نفسة ،ص2.

21- المصدر نفسه ،ص4.

22- المصدر نفسه .

23- الشيخ ، المصدر السابق ، ص248.

24- المصدر نفسه .

25- نذير جبار حسن ، العلاقات السعودية الامريكية 1953 – 1964 – عمان – 2000، ص69.

26- روبرت ليسي ، المملكة ، ترجمة دهام العطاونه ، د.م،د.ت، ص216

27- المصدر نفسة .

28- حسن ، المصدر السابق ، ص69.

29- ليسي، المصدر السابق ص216.

30- المصدر نفسة .

31- المصدر نفسه ،ص217.

32- السبيعي ، المصدر السابق ، ص10.

33- ليسي ، المصدر السابق ،ص217.

34- د.ك.و.ع.المصدر السابق ، ص8 .

35- لقد تعاملت الادارة الأمريكية مع ذلك الانقلاب بشي من الاستنفار لاجهزتها الاستخباراتية ، ولعل مبعث الاهتمام الامريكي بايران متأت من كونه يحتل موقعا" محاذيا للاتحاد السوفيتي ، لذا جاءت عملية (اياكس) الاستخباراتية التي قادها واشرف عليها جهاز المخابرات الامريكية لاعادة الشاه محمد رضا بهلوي الى العرش دليلا على تلك الاهمية التي تحظى بها إيران في حسابات الإدارة الأمريكية ، لمزيد من التفاصيل عن تلك العملية وموقف

الولايات المتحدة من الانقلاب ينظر : ف . ف ، بتروسينكو ، البيت الابيض واسرار المخابرات الامريكية ، ترجمة ماجد علاء الدين وماجد بطح ، ط1 ، د.م ، 1986 .

36- كان من جراء الضغط على الملك سعود ان تم اقصاء وزير المالية عبد الله السليمان وتعيين محمد سرور الصبان خلفا له للمزيد ينظر : د. ك . و . ع ، المصدر السابق ، ص6 .

37- ليسي ، المصدر السابق ، ص217 .

38- المصدر نفسه .

39- د . ك . و . ع . ملفه رقم 2641 / 311 وثيقة رقم 56 ، ص96 .

40- نيكسون : اصبح رئيسا للولايات عام 1969 وانتخب مرة اخرى 1972 ، اشتهر بمبدئه المعروف في منطقة الخليج العربي والمسمى بسياسة العمودين المتساندين والذي تم التخلي عنه بعد عام 1979 جراء الثورة الايرانية ، للمزيد من التفاصيل ينظر : جواد كاظم حطاب الشويلي ، مبدا نيكسون واثره في منطقة الخليج العربي 1969 – 1979 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الاداب / جامعة البصرة ، 2007 .

41- الشيخ ، المصدر السابق ، ص ص ، 252 – 253 .

42- ليسي ، المصدر السابق ، ص219 .

43- المصدر نفسه ، ص221 .

44- د . ك .و . ع ، المصدر السابق ، وثيقة رقم 5 ، ص6 .

45- السبيعي ، المصدر السابق ، ص10 .

46- الشيخ ، المصدر السابق ، ص254 .

47- السبيعي ، المصدر السابق ، ص10

48- المصدر نفسه .

49- حول بنود ومواد اتفاقية الامتياز الاولى لعام 1933 ينظر : محمد لبيب شقير وصاحب ذهب ، وثائق ونصوص واتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية ، ج1 ، ط2 ، القاهرة .د.ت

50- د . ك . و . ع ، المصدر السابق ، وثيقة رقم 56 ، ص96 .

51- المصدر نفسه .

52- Nadav .S.Saudi Arabia The Ceasseless Quest Security London 1985 -P294

53- ليسي المصدر السابق ، ص**220** .

54- **Longrigg S.H.Oil in The Middle East Hs Discovryaud Development .Oxford . University Press . London . 1968 .P80**

55- لقد أبدى الملك سعود حماسة عالية عندما قبل بمشاركة اوناسيس لبناء ذلك المشروع ، كما اظهر تأييدا لأفكار عبد الناصر التي وجد فيها فرصة سانحة للبرهان على اصالة واستقلالية حكمه الجديد فحاول إجراء عمليات تحديث داخل البيت السعودي ، الا ان ما يؤخذ عليه هو عدم مقدرته على تطبيق وتعديل تلك السياسة (الناصرية) لنظامه الملكي ، ليسي ، المصدر السابق ص223 .